الدلالة الصرفية عند ابن جني(392هـ)

أ/ بن عيسى مهدية
جامعة تلمسان (الجزائر)

تُعَدُّ الأوزان والأبنية في اللغة العربية وحدات موسيقية متى أُحكم تأليفها جاءت كمقاطع موسيقية تُسابق المعنى إلى القلب عن طريق الحواس [1]. فلا تقتصر الدلالة على أصوات الألفاظ فقط، بل تلعب الصيغة الصرفية دورا هاما في ذلك وهذا ما يعرف بـ "الدّلالة الصّرفية" وهي التي تنشأ مستمدة رؤيتها عن طريق الصيغ وأبنيتها؛ إذ أيُّ تحوُّل في الصّيغة يؤدي حتما إلى تغيير في محتوى الدلالة [2].

لقد أطلق ابن جني على هذا النوع من الدلالة اسم: الدّلالة الصّناعية، ويقصد بها دلالة البناء أي ما تمتاز به الصيغة الصرفية من صناعة تظهر في عملية التشكيل والصياغة والاشتقاق، وهي تستمد قوتها – في نظره – من الدّلالة اللّفظية من قِبل أنها إطار للفظ أو بالأحرى القالب الذي تصبُّ فيه الألفاظ وتُبنى على صورته ومنواله[3]. يقول: "الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية، من قِبل أنّها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللّفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللّفظ المنطوق به فدخلا في العلوم المشاهدة"[4]. أي إنّ الصيغ الصرفية عبارة عن صور للألفاظ فصيغة "فاعل" مثلا صورة أو قالب لكل اسم فاعل يأتي من الفعل الثلاثي نحو: لعب← لاعب، درس← دارس، فاز← فائز... الخ، والاسم إذا كان مصدرا يدل على حدث أما إذا كان علما فيدل على شخص معين، والفعل يدل على الحدث والزمن.

تتناول الدلالة الصرفية الجوانب الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية، وعلاقتها التصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى. ثم تتناول ما يتصل بها من ملحقات، سواء كانت هذه الملحقات صدورا، أم أحشاء أم أعجازا [5]. وقد عبّر المحدثون عن زوائد الصيغ بمصطلح المورفيم morphème، وهو أصغر وحدة في بنية الكلمة تحتمل معنى أو وظيفة نحوية [6]. أو بمعنى آخر هو أصغر وحدة صرفية لها معنى ولا يمكن تجزئتها إلى ما هو أصغر منها، وينقسم في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام:

مورفيم حر: وقد يكون جزءا من الكلمة كما يمكن أن يكون كلمة مستقلة مثل: الضمائر المنفصلة (أنا، نحن) وحروف الجر (من، على...)، وأفعال الشروع (شرع، أنشأ، طفق، أخذ...)

مورفيم مقيد: وهو كل وحدة صرفية متصلة بالكلمة أو هو ما ارتبط مع المورفيم الحر كـ "ال " التعريف في كلمة الباب، كما قد يأتي مقابل التنوين في الاسم النكرة: أو ألف الاثنين، وواو الجماعة، أحرف المضارعة...

مورفيم صفري (محايد): وهو يحمل القيمة الخطية (صفر0) أي لا وجود له في الرّسم الكتابي، وإنما هو الصورة الموضوعة في الذهن، مثل: الضمائر المستترة... [7]

لاحظ ابن جني في كثير من الصيغ الصرفية فروقا في الدلالة بسبب زيادة مورفيم في أول الصيغة، أو في وسطها، أو على الجذر الأصلي، فالوزن الصرفي (فَعَل) في حالة إضافة الهمزة في أوله صار (أَفْعَل) فدَخَل غير أَدْخَل وخَرَج غير أَخْرج؛ فإذا كانت دخل تفيد دخول الشخص بمحض إرادته فإن أدخل تفيد أن هناك من دفعه إلى الدخول [8]. فزيادة الهمزة كان لها تأثير على المعنيين الصرفي والنحوي.

أما تضعيف العين في صيغة "فَعَّلَ" فقد يأتي للدلالة على تكثير الفعل "فالأصوات تابعة للمعاني فمتى ثويت قويت ومتى ضعفت ضعفت، يكفيك من ذلك قولهم قَطَع وقَطَّع وكَسَر وكَسَّر. زادوا في الصوت لزيادة المعنى واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه"[9]. كما في قوله تعالى: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [10]، حيث جاء التعبير بصيغة (فَعّل) دون (أَفْعَلَ)، والسّرفي اختيار هذه الصيغة دون غيرها أنّ فَعَّلَ تأتي للتكثير [11]، ومن ثمّ ناسب ذلك الدلالة على كثرة الأبواب التي غلّقتها امرأة العزيز لتَحول دون إفلات سيدنا يوسف عليه السلام منها، كما تدل على إحكام الإغلاق، فمع هذه الصيغة نحس بصوت المزاليج وهي تحكم رتاج الأبواب، وينعدم هذا الإحساس مع الفعل (أغلق) الذي يدل على مجرد الإغلاق وبعبارة أخرى: إن هذا الإحساس لا يتحقق مع " أغلقت" لأنها أخفّ وقعا من" غلّقت "كما أنّ أغلقت توحي بالهدوء والاستقرار بينما الموقف والحالة التي كانت تعتري امرأة العزيز توحي بالهيجان والاضطراب[12]. ولذا قال بعضهم: التشديد في غلّقت للتّكثير ولتعدد الأبواب التي أغلقتها فقد قيل كانت سبعة أبواب، ومعنى ذلك أنها قد تَتَبعت أبواب القصر تغلقها بَابًا، بَابًا حتى بلغت باب الحجرة، ذلك لتأمن إن استطاع يوسف عليه السلام أن يفتح بعض الأبواب لا يأتي على جميعها إلاّ بعد أن تنال حاجتها منه بالمراودة [13].

ومن ثَمَّ جاءت هذه الصيغة معبرة عن كثرة الأبواب التي غُلّقت وكثرة التغليق وإحكامه والمبالغة فيه. وقد أدى تكرار الصوت إلى تكرار الفعل في (غلّق). وقد جعلت العرب تكرير العين في الفعل دليلا على تكرير الحدث نفسه، فغلّق بالتضعيف أقوى من غلق بالتخفيف لأنهم جعلوا الألفاظ أدلة على المعاني، وأقوى الألفاظ ينبغي أن يقابل به قوة في الفعل، وخَصّوا بذلك العين لأنها أقوى من الفاء واللام إذ هي واسطة لهما مكتوفة بهما فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها [14]. إذن فتكرير العين دالّ على تكرير المعنى، من باب قوة اللفظ لقوة المعنى.

أما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾ [15]، فالتضعيف في قطّعن إمّا لكثرة القاطعات، وإمّا لكثرة الحَزِّ في يد كل واحدة منهنّ، فالجرح كأنّه وقع مرارا في اليد الواحدة وصاحبتها لا تشعر[16]. وكذلك تتأتى دلالة المبالغة من خلال التشديد في صيغة (فَعِّيل) في قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [17]، فدلّت الصدّيق على نسبة الصّدق ليوسف عليه السلام[18].

إذن فزيادة مورفيم مقيد بدلالة التضعيف على الصيغة (فَعَل) غيَّرت دلالته، وأكسبته دلالة جديدة (التكثير)، وقد خصّوا عين الفعل بذلك دون الفاء واللام لأنها أقواهن، فهما معرضان للإعلال بالحذف دونها [19]. فهي في حصن منيع وبمنأى عن كل التغيرات التي تصيب الفعل.

ومن هذا الباب أيضا صيغة الفعل (استفعل) التي جعلوها للطلب لما في تقدم حروف الزيادة (الهمزة والسين والتاء) على الأصول، كما يتقدم الطلب الفعل، ذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة [20]. فالفعل (غَفَرَ) مثلا يفيد المغفرة، لكن زيادة المورفيم المقيد المتمثل في حروف الزيادة في استغفر نقل دلالته إلى طلب المغفرة ورجاء تحقيقها.

ومنه أيضا (فَعَل) و(افْتَعَل) في باب: في قوة اللفظ لقوة المعنى، فالصيغة الثانية أقوى من الأولى، ويتضح ذلك في نحو قوله عز وجل: ﴿ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [21]، فصيغة (مقتدر) أبلغ من (قادر) للإشارة إلى زيادة التمكن في القدرة، ولأن الموضع موضع تفخيم الأمر وإظهاره وشدة الأخذ[22]. وعلى نحو هذا قوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ فعبّر عن لفظ الحسنة بكَسب وذلك لاحتقار الحسنة إلى ثوابها، وجاءت (اكتسبت) في السيئة تنفيرا عنها وتهويلا وتشنيعا بارتكابها [23].

لقد أدرك ابن جني الوظيفة الدلالية للصّوائت وبيّن أنها مورفيمات لا تقل أهمية عن الصوامت في بيان الفروق الدلالية أو تمييزها، فصيغة "مِفْعَل" إذا كانت الميم الزائدة مفتوحة فالصيغة تدل على الحدث؛ أي تكون مصدرا، أمّا إذا كانت الميم مكسورة فهي تدل على اسم آلة وذلك في قوله: "مَفْعَل ومِفْعَل" الحرف الزائد في أولهما لمعنى، وذلك أن مَفعلا يأتي للمصادر نحو ذهب مذهبا دخل مدخلا وخرج مخرجا. ومِفعلا يأتي للآلات والمستعملات نحو مِطرق ومِروح ومِخصف ومِئزر"[24]. وهكذا يصبح كل من الفتحة والكسرة مورفيما له تأثيره في توجيه معنى الصيغة.

كما نجد أن العرب قد ناسبت بين الصيغة وحركاتها وواقع الفعل الذي يُعبّرون عنه وما فيه من حركة واضطراب. وهذا ما أشار إليه سيبويه واستحسنه ابن جني فقال: "ووجدت أيضا الفَعَلى في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو البَشكَى* والجَمزَى** والوَلقَى***"[25]، لقد علل ابن جني توالي الصوائت في الألفاظ التي جاءت على وزن (فعلى) بالسرعة وخفة الحركة فهو يلمح ما بين (فَعلَى) من تكرار الحركات وتلاحقها وتتابعها وما تدل عليه من معنى السرعة والتتابع وتوالي الحركات في الفعل كما توالت الحركات في النطق [26].

وهكذا خصت العرب كل بناء من أبنيتها الصرفية بحدث معين، وذلك اعتقادا منهم لوجود صلة تجمع بين البناء وبين المعنى الذي اختير له، إذ تتمثل هذه الدلالة فيما تؤديه الزيادات الصرفية من معان مضافا إليها معنى الجذر المعجمي.

الهوامش:

(1) يُنظر: عوامل تنمية اللغة العربية، محمد توفيق شامين، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 1980م، ص: 6.

(2) ينظر: دلالة الألفاظ، إبراميم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط2، 1963 م، ص: 47. وعلم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، عمان، الأردن، ط1، 1998م، ص: 152. الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، صفية مطهري، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، دط، 2003م، ص: 31.

(3) يُنظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد أحمد هنداوي، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ط1، 2008م، ص: 12.

(4) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، لبنان، ط2 1987م، 3 / 98.

(5) ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب، 1986 م، ص: 204.

(6) أسس علم اللغة، ماريو باي أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب الحديث، القاهرة، مصر، ط2، 1983م، ص: 108.

(7) يُنظر: علم الصرف الصوتي، ص: 107-108. والعربية وعلم اللغة الحديث، محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، 2001م، ص: 183.

(8) يُنظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، شرحه وفهرسه واعتنى به: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1426 هـ، 2005 م، ص 45.

(9) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابنجني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1389هـ، 1969م، 2/ 210.

(10) سورة يوسف، الآية: 23.

(11) ينظر: شذا العرف، ص: 49. وفقه اللغة وسر العربية، أبي منصور الثعالبي، تحقيق: فائز محمد، مراجعة وفهرسة: إميل بديع يعقوب ومحمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 2006م، ص: 281، والصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: مصطفى أحمد صقر، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر، 1977م، ص: 169. وأدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، اعتنى به وراجعه: درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 2004م، ص: 301. ومقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، دت. 4/391. مادة(غلق).

(12) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1988م، ص: 20. ودلالات الظامرة الصوتية في القرآن الكريم، خالد بن دومي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2006م، ص: 259

(13) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابي القاسم بن جزي الكلبي، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ-1995م، 1/413. والمفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سعيد الكيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، دت، ص: 366. والكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوّض، شارك في تحقيقه: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418 هـ-1998م، 3/267. والإعجاز الصرفي في القرآن، ص: 128.

(14) الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسين إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1427 هـ، 2006 م، ص: 18.

(15) سورة يوسف، الآية: 31.

(16) ينظر: المغني في تصريف الأفعال ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضمة، دار الحديث،

القـــامرة، ط2، 1999م، ص: 132. وشـــذا العـــرف، ص: 49. والكشاف، 279/3.

(17) سورة يوسف، الآية: 46.

(18) ينظر المغني في تصريف الأفعال، ص: 133، التسهيل في علـوم التنزيل، 415/1.

(19) يُنظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السـيوطي، شرح محمـد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي محمد البجـاوي، المكتبـة العصرية، صيدا، بيروت، 2004م، 1/ 48-49.

(20) يُنظر: الخصائص، 2/ 154. والاقـتراح في أصـول النحـو، ص: 36.

(21) سورة القمر الآية: 42.

(22) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ويليه كتاب إعجاز القرآن، القاضي أبي بكـر البـاقلاني، دار الفكـر للطباعـة والنشـر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص: 423

(23) يُنظر: الخصائص، 3/ 265، والمحتسـب في تبيـين وجـوه شـواذ القراءات والإيضاح عنها، 2/ 134.

(24) الخصائص، 1/ 234.

*البشكى: نقول امرأة بشكى: خفيفة اليدين في العمل، ناقة بشكى: سريعة. يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، مؤسسة التاريخ العربي وإحياء الـتراث العربي بيروت لبنان، ط2، 1993 م، 10/ 401، مادة [بشك].

**الجمزي: حمار جمزي: وثّاب سريع، يُنظر: المصدر السابق، 5/ 323، مادة [جمز].

***الولقى: ناقة ولقى: سريعة، نفسه، 4/ 38، مادة [ولق].

(25) الخصائص، 2/ 153.

(26) يُنظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص: 31.